**ملخص البحث**

**اولا:- الاستنتاجات**

1-تم اعتماد سياسة الخصخصة ضمن توجه عالمي نحو تطبيق سياسات اقتصادية أكثر كفاءة من السياسات السابقة, فهي بإمكانها إيجاد توازن جديد في البيئة الاقتصادية, لتوجد دوراً حيوياً ورئيساً للقطاع الخاص في تلبية حاجات المجتمع بأفضل السبل.

2-إن اعتماد الخصخصة ساعد بشكل واضح في تطوير الأسواق المالية للدول التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي, الأمر الذي شجع المواطنين على زيادة مدخراتهم المحلية لاستثمارها في البورصة لاسيما بعد تنشيط عملية البيع والشراء للأسهم.

3-تطبيق الخصخصة في كل من مصر والأردن وبصورة تدريجية وبخطوات مدروسة لاسيما في المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج أدى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه لاسيما بعد أن حظي بدعم وتأييد الرأي العام بما حققه من توسيع لقاعدة الملكية للجمهور.

4-إن النتائج المتحققة في مصر والأردن تؤشر نجاح السياسات الاقتصادية لتوسيع دور وحجم القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني, الذي ساعد على منع هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج واستثمارها من قبل القطاع الخاص وفي القطاعات الاقتصادية كافة, الذي انعكس ايجاباً على القابلية الإنتاجية للدول. 5-إن اعتماد سياسة الخصخصة في الدول المختارة, كانت خطوة أساسية لحل الأزمات الاقتصادية, حيث نجحت في تخفيض حجم المديونية الخارجية, وتخفيض معدلات التضخم, والتخلص من مشكلات عجز الموازنة العامة, وعجز ميزان المدفوعات, وتطوير الأسواق المالية, ورفع معدلات النمو الاقتصادي

6-إن تمكن القطاع الخاص من الحصول على دور رئيس في النشاط الاقتصادي, لاسيما الدول التي كانت تتبع النهج الاشتراكي, لا يعني بالضرورة إلغاء دور القطاع العام وانسحابه من ممارسة النشاط الاقتصادي لأنه يبقى محتفظاً بدور رئيس ولاسيما في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية.

7-إن اعتماد سياسة الخصخصة في العراق ضرورة جوهرية تفرضها حاجة الاقتصاد العراقي لقطاع خاص يكون منافساً ومكملاً للقطاع العام في الوقت نفسه, لأن الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أثبتت فثل القطاع العام وحده في إيجاد الحلول لها بل إنه كان سبباً في نشوئها واستفحالها لاتباعه سياسات وإجراءات اقتصادية خاطئة واعتماده على إدارات أهتمت بتحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة لمصالح المجتمع.

8-إن الصعوبات والمعوقات التي تعترض تنفيذ سياسة الخصخصة في العراق, لا تتعلق بسياسة الخصخصة نفسها, إنما تكمن في تهيئة بيئة الاقتصاد العراقي باعتماد سياسات مالية ونقدية والعديد من الإجراءات التي يكون لها دور فاعل في التمهيد للخصخصة, وإن الاقتصاد العراقي للخروج من أزمته بحاجة إلى تطبيقها

9-صاحب تنفيذ برنامج الخصخصة في العراق عام 1987 وجود اقتصاد حرب سخرت فيه كافة موارد الدولة الاقتصادية لتمويل الإنفاق العسكري للحرب العراقية-الايرانية, وخرج الاقتصاد العراقي من الحرب باقتصاد مثقل بإرث من المشكلات الاقتصادية وتبعاتها فوجود اقتصاد مدمر ومهدم يعاني من عطل في معظم مشاريعه الاقتصادية ساهم إلى حد كبير في فشل الخصخصة .

**ثانيا:-التوصيات :**

1-إصلاح القطاع العام وتحويله إلى قطاع ديناميكي الحركة قادر على إعادة هيكلة مشاريعه, ويمتلك القدرة على منافسة القطاع الخاص لمواكبة التحولات الاقتصادية الحاصلة في الاقتصاد العراقي بعد تبنيه نظام الاقتصاد الحر.

2-لا بد من تحديد جهة أو هيئة عليا قادرة على رسم الاستراتيجية التي تتم بها عملية التحول نحو القطاع الخاص, بإتباع أفضل السبل لتحقيق ذلك مع مراعاة نقطة مهمة هو أن لا تتحول الاحتكارات العامة للدولة إلى احتكارات خاصة, من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية.

3-تطوير وتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق لما له من دور فاعل في امتصاص جزء من القوة العاملة العاطلة, الأمر الذي يمكن أن يقلل من حدة الإضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد العراقي بسبب تطبيق الخصخصة في الأمد القصير, والتي تعد البطالة إحدى مشكلاتها.

4-لا بد من وجود سياسة استثمارية تعنى باستخدام عوائد الخصخصة المتوقعة من تطبيق الخصخصة, والتي من شأنها تخفيف عبء الديون الخارجية التي وصلت لأكثر من 125 مليار دولار.

5-لنجاح سياسة الخصخصة في معالجة المشكلات الاقتصادية المتفاقمة, لا بد أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العراقي وبالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

6-لا بد من وجود سياسة معلنة وواضحة المعالم لحدود ونشاط كل من القطاعين العام والخاص في العراق, لأن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي لا يستطيع القطاع العام وحده حلها كما لا يستطيع القطاع الخاص فعل ذلك, الأمر الذي يوجب وجود كلا القطاعين جنباً إلى جنب يكمل أحدهما الآخر لاسيما في مرحلة التحول الاقتصادي التي يمر بها العراق

نبراس عدنان\_ نهى سعدون